Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Fondation euro-méditerranéenne de soutien aux défenseur-e-s des droits de l'H

Lawyers for justice
محامون من أجل العدالة

"الحراكات الاجتماعية في فلسطين:
تجربة العمل المدني وأُطر الحماية القانونية"

محامون من اجل العدالة

2025





قائمة المحتويات

مقدمة تمهيدية: 5

المحور الأول: نشأة وتطور الحراكات الاجتماعية في فلسطين (2015-2025). 7

المحور الثاني: الحماية القانونية والدستورية للحراكات الاجتماعية في فلسطين 11

اولاً: الضمانات الدستورية في القانون الأساسي الفلسطيني 12

ثانياً: قانون الاجتماعات العامة. 13

ثالثاً: الأنظمة القانونية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل المدني والنقابي 13

رابعاً: الالتزامات الدولية للسلطة الفلسطينية وانضمامها إلى الاتفاقيات والمعاهدات. . 14

خامساً: الفجوة بين القانون والتطبيق 15

المحور الثالث: تأثير القمع على الحراكات الاجتماعية. 16

أولاً: أشكال القمع الممارس على الحراكات الاجتماعية 17

ثانياً: أثر القمع على تطور الحراكات الاجتماعية ودورها 18
ثالثاً: التحديات الناتجة عن القمع ودورها في انحسار الحراكات الاجتماعية..... 18
المحور الرابع: حالات عملية..... 20
اولاً: حراك المعلمين 22
ثانياً: حراك طالعات 22
ثالثاً: حراك العدالة لنزار بنات 23
الخاتمة: 25
التوصيات: 26



الممول من:

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders

المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

Fondation euro-méditerranéenne de soutien aux défenseur-e-s des droits de l'Homme

مقدمة تمهيدية:

تُعدّ الحراكات الاجتماعية أحد أبرز أشكال التعبير الجماعي عن المطالب والحقوق في المجتمعات المعاصرة، وقد باتت تلعب دورًا متزايد الأهمية في دفع مسارات التغيير السياسي والاجتماعي، وفي بناء وعي جمعي يعكس أولويات المواطنين وتطلعاتهم، وصولًا إلى تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها هذه الحراكات.

أما في السياق الفلسطيني، فقد نشأت هذه الحراكات في بيئة سياسية واجتماعية بالغة التعقيد، تتقاطع فيها عوامل الاحتلال العسكري، والانقسام السياسي الداخلي، وتراجع دور الفصائل والأحزاب والنقابات التقليدية، إلى جانب تراكم التحديات الاقتصادية والاجتماعية على مدار السنوات الماضية، وهو ما جعل من تجربة الحراك الاجتماعي في فلسطين تجربة مركّبة، تستدعي التحليل المتعمق من زوايا متعددة.

يهدف هذا التقرير إلى تناول نشأة وتطور الحراكات الاجتماعية في فلسطين خلال العشر سنوات الاخيرة، من خلال تتبّع الخلفيات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في ظهورها، واستعراض الأدوار التي قامت بها على مدار السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتعلّق بتوسيع مساحات المشاركة المدنية، ومساءلة السلطة، والتعبير عن قضايا مجتمعية ملحّة، مثل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، وقد برزت هذه الحراكات بشكل خاص في ظل تفشّي الفساد داخل بعض المؤسسات الرسمية، وتراجع فعالية المنظومة الاجتماعية التقليدية، مما جعل منها أشبه بانتفاضات اجتماعية من داخل البُنية المدنية ذاتها، تُعيد طرح الأسئلة حول الشرعية، والتمثيل، وسبل التغيير من خارج الأطر الرسمية.

كما يركّز هذا التقرير على تناول الإطار القانوني والدستوري المنظّم لعمل الحراكات الاجتماعية، وبشكل خاص ما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني من ضمانات لحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، والحق في التنظيم النقابي، كما يتناول المرجعيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدّمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللذان أصبحا جزءًا لا يتجزأ من الشرعة القانونية الفلسطينية بموجب الالتزامات الدولية للسلطة الفلسطينية.

وفي هذا السياق، تُطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الحماية القانونية والدستورية، وإلى أي مدى تنعكس على الواقع العملي في توفير بيئة قانونية آمنة تحترم الحق في العمل المدني، وتكفل حرية الحراك الاجتماعي من دون تدخلات أو قيود غير مشروعة.

من جانب آخر، يتناول التقرير أثر القمع والملاحقة على مسار الحراكات الاجتماعية وتطورها، سواء من خلال القيود الأمنية المباشرة، أو عبر استخدام أدوات قانونية كجهاز النيابة العامة والقضاء في ملاحقة النشطاء، ويُعنى التقرير بتحليل ما تتركه هذه الممارسات من أثر على مسار الحراك وتطوره، من حيث زخم المشاركة المجتمعية، وتفاعل الفئات الاجتماعية المختلفة معه، وفرص استمراره أو انكماشه في ظل بيئة غير آمنة وغير مشجعة على العمل المدني.

وفي ضوء ما سبق، يسعى التقرير إلى الجمع بين التحليل النظري والقراءة الواقعية، بهدف تقديم فهم معمّق لتجربة الحراكات الاجتماعية في فلسطين، وتقدير المسارات الممكنة لدعمها وتمكينها ضمن إطار قانوني ينسجم مع مبادئ القانون ومنظومة حقوق الإنسان.

يعتمد هذا التقرير على منهجية تحليلية وصفية، تجمع بين المنهج القانوني التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بهدف تقديم قراءة شاملة ومعمقة لتجربة الحراكات الاجتماعية في فلسطين، من حيث نشأتها، تطورها، وإطارها القانوني، وكذلك التحديات التي تواجهها في السياق السياسي والميداني الراهن.

المحور الأول:

نشأة وتطور الحراكات الاجتماعية في فلسطين (2015-2025)



شهدت الضفة الغربية المحتلة منذ عام 2015 وحتى عام 2025 تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الحراكات الاجتماعية، في ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة. تزامن هذا النشاط مع استمرار الاحتلال والانقسام السياسي الداخلي وغياب الانتخابات، إلى جانب تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية وتفاقم الأزمات المعيشية. وقد دفع هذا الواقع قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني للبحث عن وسائل بديلة للتعبير عن مطالبهم والمشاركة في الشأن العام، في ظل محدودية الفضاء القانوني والسياسي المتاح لهم، إضافة إلى القيود المتزايدة التي فرضتها السلطة على العمل المدني والنقابي.

يُذكر أن عام 2014 شهد قرارًا رسميًا صادرًا عن رئيس السلطة التنفيذية يقضي بحظر عمل نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، بعد اعتقال رئيس النقابة ونائبه إثر دعوتهما لإضراب عام للمطالبة بحقوق الموظفين. وقد شكل هذا القرار منعطفًا خطيرًا أضعف التنظيم النقابي للموظفين العموميين وأسهم لاحقًا في تقليص قدرة النقابات على التحرك بحرية، ما أظهر مدى محدودية الحماية القانونية للحقوق النقابية والمدنية في تلك الفترة ومهّد الطريق لظهور حراكات جديدة تبحث عن أطر بديلة للتعبير عن المطالب الشعبية.

انطلقت منذ عام 2015 مجموعة من الحراكات الاجتماعية المطلبية والحقوقية، التي سعت إلى تغطية الفجوة بين احتياجات المجتمع وإمكانات الأطر التقليدية. ركزت هذه الحراكات على القضايا اليومية والملموسة للمواطنين، مثل حقوق المعلمين، العمال، المستهلكين، وذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الدفاع عن الحريات العامة وحرية التعبير، ومكافحة الفساد، والدعوة إلى الإصلاح السياسي. ومع مرور الوقت، طورت هذه الحراكات أدواتها التنظيمية وأساليبها التعبيرية، مستفيدة من وسائل التواصل الاجتماعي والحملات الرقمية وأشكال الاحتجاج السلمي لتوسيع نطاق تأثيرها، والمطالبة بحقوق المواطنين بطرق مبتكرة ومستقلة عن الضوابط التقليدية.

تميزت الحراكات المطلبية الاقتصادية والاجتماعية بعدة خصائص أساسية، أبرزها الاستقلالية عن الأطر التقليدية، وطابع المطلبية المباشرة، والقدرة على اتخاذ المبادرات بسرعة ومرونة، واعتماد بعض الحراكات على نموذج القيادة المتحركة لتوزيع المهام والمسؤوليات، ما ساعد على ضمان استمرار النشاط الجماعي ومنع احتكار القرار رغم الضغوط الخارجية.

ومن أبرز الحراكات التي ظهرت منذ عام 2016 وحتى 2025 كان حراك المعلمين الموّحد الذي ركز على ضمان حقوق المعلمين ومنع التقاعد القسري وتحسين الأجور وحماية حرية العمل النقابي في ظل تسيس دور اتحاد المعلمين واتهام المعلمين له بالتماهي مع سياسات السلطة الفلسطينية على حساب حقوق

المعلمين، وكذلك نشأ حراك «بكفي يا شركات الاتصالات» الذي استهدف حماية حقوق المستهلكين وضمان شفافية الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات الفلسطينية في ظل ارتفاع أسعار الاتصالات والاحتكار وضعف دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في القيام بدورها في المناطق بها لحماية المستهلك، ايضاً ساهم الحراك العمالي الفلسطيني في تعزيز حقوق العمال وتحقيق العدالة في ظروف العمل ومستحقات الأجور رغم الصعوبات التي يواجهها حاله كحال العديد من الحراكات، وتجاهل الجهات الرسمية لدور مثل هذه الحراكات بهدف اضعافها، إضافة إلى حراك «من أجل حياة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة» الذي دافع عن حقوق هذه الفئة في الحصول على الخدمات الأساسية والكرامة الاجتماعية سيّما ما قام به الحراك المذكور في تشري الثاني من عام 2020 بالدعوة الى اعتصام امام المجلس التشريعي استمر لمدة 63 يوماً للمطالبة بإقرار تأمين صحي حكومي للأشخاص ذوي الإعاقة والذي تكلل بنجاح مطالب المعتصمين ضمن الحراك المذكور في حينه.

ولعبت الحراكات دورًا مهمًا في معالجة الأزمات الكبرى منها الحراك الفلسطيني الموحد الذي تصدّر الواجهة أواخر عام 2018 مطلع عام 2019 في الدعوة الى الغاء قانون الضمان الاجتماعي لإتاحة الفرصة للمشاركة في إعادة النظر في القانون المذكور كونه لا يلبي مصلحة المخاطبين بالقانون المذكور، والذي نجح في نهاية المطاف بإلغاء إقرار قانون الضمان الاجتماعي بموجب قرار صادر عن رئيس السلطة التنفيذية أواخر شهر كانون ثاني من عام 2019 بإلغاء نفاذ قانون الضمان الاجتماعي تحت وطأة الضغط الشعبي الذي مثّله الحراك المذكور، أيضا ساهمت العديد من الحراكات في الانخراط بالحملة الشعبية المطالبة بوقف حرب الإبادة على قطاع غزة، فقد شاركت الحراكات الاجتماعية والحقوقية، بما فيها الحراكات الشبابية والنقابية، في التعبير عن رفض المجازر والانتهاكات، ودعت السلطة الفلسطينية للقيام بدورها الى جانب مطالبة المجتمع الدولي في التحرك لضمان حماية المدنيين في قطاع غزة ووقف العمليات العسكرية، وقد أبرز هذا النشاط قدرة الحراكات على توسيع نطاق عملها ليشمل القضايا الوطنية العامة، إلى جانب القضايا اليومية للمواطنين، وأكدت دورها في تعزيز الوعي المجتمعي والمناصرة الفعالة ضمن الأطر السلمية، رغم القيود السياسية والأمنية المفروضة عليها.

واجهت الحراكات تحديات كبيرة أثرت على قدرتها على الاستدامة والتأثير، شملت ضغوط السلطة والأجهزة الأمنية، القيود على حرية التجمع والتعبير، الانقسامات السياسية الداخلية، الأزمة الاقتصادية، وضعف التراكم المؤسسي والتوثيق المنهجي لتجارب الحراكات، إضافة إلى ضعف الإعلام المستقل الذي قلل من انتشار رسائلها ووعي الجمهور بأعمالها، وفي ظل هذه القيود، عملت الحراكات

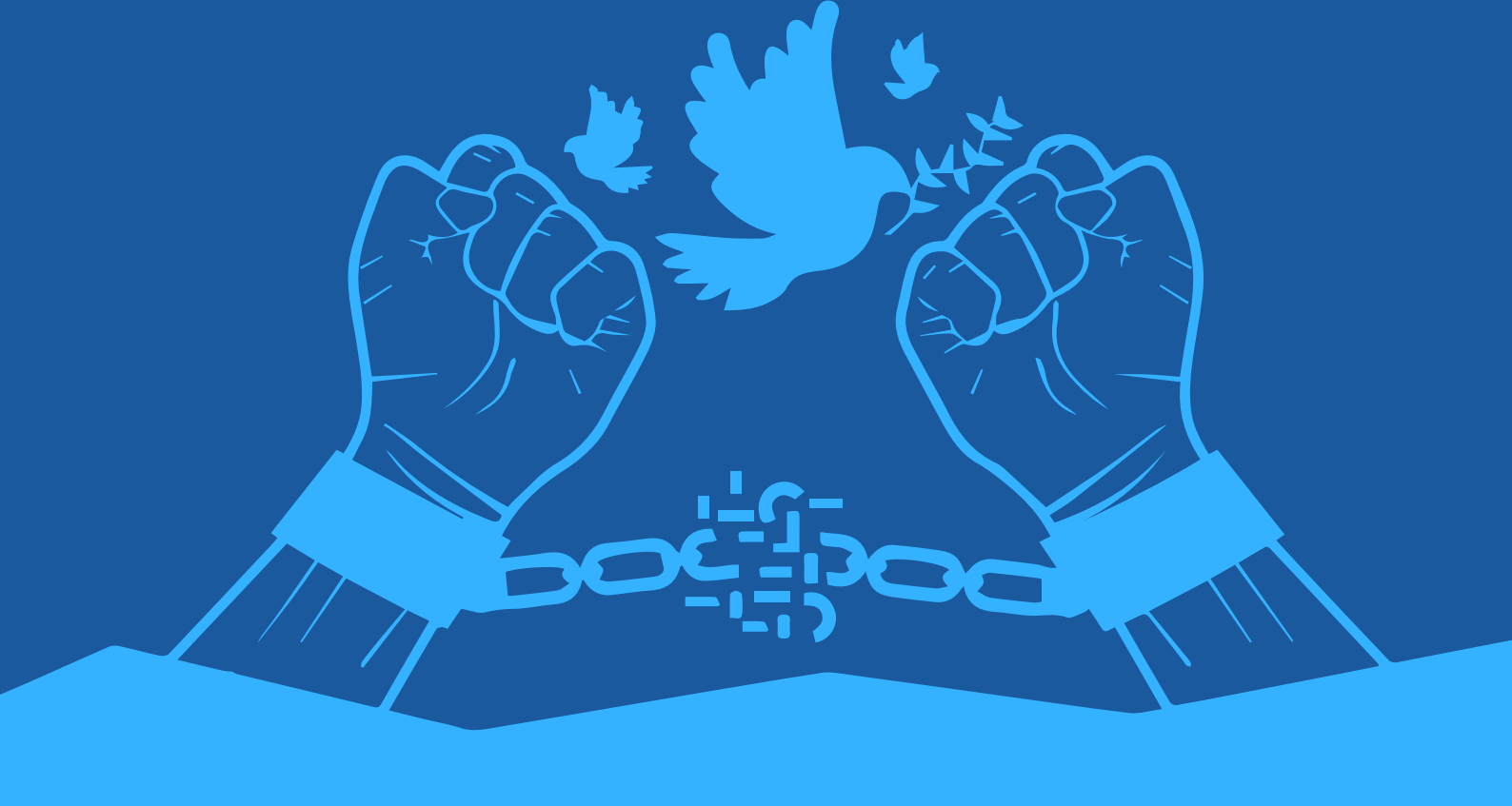
على بناء شبكات دعم مجتمعية وتعزيز التضامن الشعبي، ما أتاح لها مواصلة الضغط لتحقيق مطالبها ومواجهة السياسات القمعية بشكل منظم.

ورغم هذه الصعوبات، تمكنت الحراكات الاجتماعية من تحقيق إنجازات ملموسة، تمثلت في رفع مستوى الوعي بحقوق المعلمين والعمال والمستهلكين وذوي الإعاقة، التأثير على بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التضامن المجتمعي عبر شبكات الدعم والمساندة الشعبية، وتطوير نماذج عمل جماعي مرنة، وفتح فضاءات للنقاش العام حول مكافحة الفساد وحماية الحقوق الأساسية، كما أظهرت مشاركتها في المطالبة بوقف الحرب على غزة أن الحراكات ليست مقتصرة على القضايا الجزئية، بل تمتلك القدرة على المساهمة في قضايا وطنية واستراتيجية، ما يعكس دورها كقوة مجتمعية فاعلة.

بين عامي 2015 و2025، أصبحت الحراكات الاجتماعية في فلسطين أحد أبرز المؤشرات على حيوية المجتمع الفلسطيني وحرصه على الدفاع عن حقوقه والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة، رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها، ورغم القيود السياسية والأمنية والاقتصادية، تمكنت هذه الحراكات من تجاوز الخوف والقلق الذي كان يسيطر على المجتمع بعد سنوات طويلة من القمع السياسي والانقسام الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، استطاعت هذه الحراكات ممارسة ضغط كبير على النقابات والاتحادات القريبة من السلطة التي حاولت إعاقة أنشطتها.

المحور الثاني:

الحماية القانونية والدستورية للحراكات الاجتماعية في فلسطين



ورغـم النجاحـات التـي حققتهـا هـذه الحـراكات، تبـرز الحاجـة الملحـة لتطويـر أطـر تنظيميـة موحـدة تسـاعد فـي التنسـيق بيـن مختلـف المجموعـات الناشـطة، وتوثيـق الخبـرات المتراكمـة مـن أجـل الاسـتفادة منهـا في المسـتقبل. كمـا أن تعزيز الاسـتقلالية القانونيـة والإعلاميـة لهـذه الحـراكات أصبـح أمـرًا أساسـيًا لضمـان اسـتدامة تأثيرها على المـدى الطويـل، مـن جهـة أخـرى، يُعتبـر الحـوار الوطنـي بيـن المجموعـات والحـراكات الاجتماعيـة الفلسـطينية أداة مهمـة لضمـان قـدرة هـذه الحـراكات علـى التأثيـر فـي السياسـات العامـة وحمايـة الحقـوق الأساسـية، مع الحفـاظ علـى اسـتقلاليتها وقدرتها علـى الصمـود أمـام التحديـات المتزايـدة التـي قـد تكـون اقتصاديـة، سياسـية، أو أمنية.

رغـم أن القانـون الأساسـي الفلسـطيني والاتفاقيـات الدوليـة التـي انضمـت إليهـا السـلطة الفلسـطينية منـذ تأسيسـها توفـر إطـارًا قانونيًـا يُفتـرض أن يضمـن حريـة العمل المدنـي بجميـع أشـكاله، إلا أن السـلوك الـذي تنتهجـه المؤسسـات الرسـمية لا يـزال يشـكل عائقًـا أمـام تطبيـق هـذه الضمانـات، فبـدلاً مـن أن تُسـتخدم القوانيـن كأداة لحمايـة الحقـوق، كثيـرًا مـا تُسـتغل لتضييـق الفضـاء المدنـي وتقليـص الحريـات العامـة، ممـا يُحـد مـن قـدرة الأفـراد والمجموعـات علـى ممارسـة حقوقهـم الأساسـية، وفـي هـذا السـياق، تبـرز الحاجـة الملحـة إلـى تفعيـل هـذه القوانيـن بشـكل نزيـه، وضمـان اسـتقلال القضـاء، وحمايـة الحـق فـي التعبيـر والتنظيـم دون تدخـل مـن الجهـات الرسـمية والأمنيـة.

إن تمكيـن الحـراكات الاجتماعيـة فـي فلسـطين يتطلـب أكثـر مـن مجـرد تطويـر النصوص القانونيـة، بـل يتطلـب تفعيـل هـذه النصـوص بمـا يتناسـب مـع الواقـع الفلسـطيني، مـع ضمـان حمايـة الحقـوق مـن خـلال القوانيـن المحليـة والدوليـة، ولا يكفـي أن تكـون هنـاك نصـوص قانونيـة تنـص علـى الحقـوق، بـل يجـب أن يتـم تطبيقهـا بشـكل فعّـال علـى الأرض، بمـا فـي ذلـك ضمـان حمايـة الحـق فـي التنظيـم النقابـي، الحـق فـي التجمـع السـلمي، والحـق فـي تشـكيل الجمعيـات.

اولاً: الضمانات الدستورية في القانون الأساسي الفلسطيني

القانـون الأساسـي الفلسـطيني يُعتبـر الوثيقـة القانونيـة الأولـى التـي تحـدد حقـوق الأفـراد والحريـات العامـة فـي فلسـطين. ينـص القانـون الأساسـي علـى مجموعـة من الحقـوق التـي تضمـن حريـة التعبيـر والتنظيـم، وتنـص المـادة 25 منـه علـى حـق العمـل بمـا فيهـا الحـق فـي التنظيـم النقابـي، كمـا تنـص المـادة (26) علـى أن «حق المشـاركة فـي الحيـاة السياسـية" بمـا فـي ذلـك تشـكيل الأحـزاب السياسـية والانضمـام اليهـا وفقـاً للقانـون، بالإضافـة لتشـكيل النقابـات والجمعيـات والاتحـادات والروابـط والأنديـة والمؤسسـات الشـعبية وفقـاً للقانـون، كمـا يعتبـر عقـد الاجتماعـات الخاصـة دون حضـور افـراد الشـرطة وعقـد الاجتماعـات العامـة والمواكـب والتجمعـات فـي حـدود القانـون.

إضافة إلى ذلك، يضمن القانون الأساسي الفلسطيني الحقوق المتعلقة بالحريات العامة في الباب الخاص بها، حيث تنص المادة (19) على «حرية الرأي" دون مساس والتعبير عن الرأي والنشر بالقول او الكتابة او غير ذلك من وسائل التعبير والفن مع مراعاة أحكام القانون، هذه المواد تشكل الأساس الدستوري الذي يُفترض أن يحمي الحراكات الاجتماعية، كما يُعطي الأفراد الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية.

ثانياً: قانون الاجتماعات العامة

يعتبر قانون الاجتماعات العامة من القوانين المهمة التي تنظم حق الفلسطينيين في التعبير عن آرائهم من خلال التجمعات السلمية، ورغم أن هذا القانون يهدف إلى تسهيل ممارسة هذا الحق، إلا أن تطبيقه في بعض الأحيان يشهد تحديات بسبب بعض القيود التي تفرضها الجهات الأمنية، مثل طلب تصاريح للاحتجاجات أو التجمعات السياسية، مما قد يُعيق ممارسة هذا الحق بشكل كامل، رغم ان القانون المذكور الذي يحمل الرقم 12 لسنة 1998 والذي أقرّه المجلس التشريعي ينص في المادة الثانية منه على «الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها الا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون»، بينما اشارت المادة الثالثة من ذات القانون على اشعار السلطات بعقد الاجتماعات دون تعليق ذلك على موافقة الجهات الرسمية حيث نصت المادة المذكورة على «يحق عقد الاجتماعات العامة على أن يوجه إشعار كتابي للمحافظ أو مدير الشرطة بذلك قبل 48 ساعة على الأقل من موعد عقد الاجتماع».

وبهذا فان قانون الاجتماعات العامة رقم 12 لسنة 1998 وفّر ايضاً غطاءً قانونياً يضمن احترام وتعزيز حرية التجمع والاجتماعات العامة دون أي تقييد.

ثالثاً: الأنظمة القانونية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل المدني والنقابي

إلى جانب القانون الأساسي، هناك عدد من الأنظمة القانونية التي تعزز من حماية العمل المدني والنقابي في فلسطين، من بين هذه القوانين، يعتبر قانون الجمعيات (قانون رقم 1 لسنة 2000) من أبرز التشريعات التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في فلسطين والذي أقرّه المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2000، ويحدد هذا القانون كيفية تأسيس الجمعيات، وحقوق الأعضاء، وواجبات الجمعية، كما يحدد الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات في المجتمع المدني الفلسطيني، وفي عام 2021 تم اجراء تعديل

قانـون الجمعيـات وحّـل محلـه قانـون الجمعـات رقـم 7 لسـنة 2021 ليتماشـى مـع التحديـات الحديثـة، بمـا فـي ذلـك توفيـر إطـار قانونـي أكثـر مرونـة للجمعيـات ومنظمـات المجتمـع المدنـي، غيـر ان التعديـلات المذكـورة فرضـت شـروطًا تـؤدي إلـى مزيـد مـن الرقابـة علـى الأنشـطة المدنيـة والاهليـة، ممـا يثيـر تسـاؤلات حـول تأثيـر هـذه التعديـلات علـى حريـة العمـل المدنـي.

أمـا فيمـا يتعلـق بالتنظيـم النقابـي، فـإن قانون العمـل الفلسـطيني يوفـر إطـارًا قانونيًا لحمايـة الحـق فـي التنظيـم النقابـي، ويضمـن للعمـال الحـق فـي إنشـاء النقابـات والمشـاركة فـي الأنشـطة العماليـة دون التعـرض لأي نـوع مـن القمـع أو التمييـز، كمـا يضـع القانـون قيـودًا علـى صاحـب العمـل لتمكيـن العمـال مـن ممارسـة حقوقهـم في التنظيـم والمفاوضـة الجماعيـة، بالإضافـة لمـا اقـره القانـون الأساسـي الفلسـطيني مـن التأكيـد علـى الحـق فـي التنظيـم النقابـي.

وغـم ان السـلطة الفلسـطينية لـم تصـدر أي قانـون ينظـم العمـل النقابـي، الا ان التنظيـم النقابـي كحـق اقـره القانـون الأساسـي الفلسـطيني وكذلـك، الاتفاقيـات والمعاهـدات التـي وقّعـت عليهـا السـلطة الفلسـطينية أصبحـت ملزمـة لهـا، بمـا فـي ذلـك العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، والعهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة الاجتماعيـة والثقافيـة واللـذان باتـا جـزءً لا يتجـزأ مـن منظومـة القوانيـن النافـذة، بموجـب القـرار بقانـون رقـم 18 لسـنة 2023، والقـرار بقانـون رقـم 23 لسـنة 2023 الصادريـن عـن رئيـس السـلطة الفلسـطينية عـام 2023.

رابعـاً: الالتزامـات الدوليـة للسـلطة الفلسـطينية وانضمامهـا إلـى الاتفاقيـات والمعاهـدات

انضمـت السـلطة الفلسـطينية إلـى عـدد مـن الاتفاقيـات الدوليـة التـي تضـع التزامـات علـى عاتقهـا لحمايـة حقـوق الإنسـان والحريـات العـام، مـن بيـن هـذه الاتفاقيـات العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، الـذي ينـص علـى حقـوق مثـل الحـق فـي التنظيـم، الحـق فـي التجمـع السـلمي، وحريـة التعبيـر ويؤكـد علـى ذلـك إقـرار القـرار بقانـون رقـم 18 لسـنة 2023 الخـاص بنشـر العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، كمـا انضمـت السـلطة الفلسـطينية إلـى العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة وأقـرت بموجـب القـرار بقانـون رقـم 23 لسـنة 2023 العهـد المذكـور ايضـاً ونشـره فـي الجريـدة الرسـمية، ليغـدوا العهـدان المذكـوران بالإضافـة لقيمتهمـا كاتفاقيـات دوليـة جـزء مـن المنظومـة القانـون الناظمـة الـذي تؤكـد علـى حـق الأفـراد فـي العمـل النقابـي، حقهـم فـي الحصـول علـى ظـروف عمـل عادلـة، وحقهـم فـي التمتـع بالحريـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، هـذه الاتفاقيـات تضـع علـى عاتـق السـلطة الفلسـطينية مسـؤولية تعزيـز وحمايـة

الحقـوق المدنيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة بمـا يضمـن الحريـة الكاملـة فـي التنظيـم والتجمـع.

الانضمـام إلـى هـذه الاتفاقيـات يُلـزم السـلطة الفلسـطينية باتبـاع المعاييـر الدوليـة فـي حمايـة الحقـوق المدنيـة والسياسـية، بمـا فـي ذلـك ضمـان اسـتقلالية القضـاء وحمايـة الحـق فـي الاحتجـاج والتنظيـم، ومـع ذلـك، علـى الرغـم مـن الالتزامـات الدوليـة، هنـاك فجـوة كبيـرة بيـن النصـوص القانونيـة ومـا يتـم تطبيقـه علـى أرض الواقـع.

خامساً: الفجوة بين القانون والتطبيق

رغـم وجـود ضمانـات قانونيـة ودسـتورية تحمـي الحريـات العامـة والحـق فـي التجمـع السـلمي يضمـن عمـل الحـراكات والنقابـات ومجموعـات العمـل الاجتماعـي، إلا أن التطبيـق الفعلـي لهـذه القوانيـن لا يتناسـب غالبـاً مـع النصـوص القانونيـة، حيث تُسـتغل القوانيـن الوطنيـة مثـل قانـون الاجتماعـات العامـة وقانـون الجمعيـات كأداة لتقييـد النشـاطات المدنيـة والنقابيـة، حيـث يتعـرض الأفـراد الذيـن يشـاركون فـي الحـراكات الاجتماعيـة إلـى مضايقـات مـن قبـل السـلطات الأمنيـة، ممـا يـؤدي إلـى إعاقـة حريـة التعبيـر والتنظيـم.

وتتزايـد الشـكاوى بشـأن اسـتخدام القوانيـن لفـرض قيـود علـى الحريـات بـدلاً مـن ضمانهـا، وهـو مـا يعكـس الفجـوة بيـن النصـوص القانونيـة وبيـن التطبيـق الفعلـي لهـا، ويعكـس أيضـاً جنـوح الجهـات التنفيذيـة لتوظيـف نصـوص القانـون بمـا يخـدم النظـام السياسـي بعيـداً عـن التطبيـق والصحيـح لهـذه القوانيـن، وفـي هـذا السـياق، تبـرز الحاجـة الماسـة إلـى تطويـر آليـات رقابـة فعّالـة علـى تطبيـق القوانيـن وضمـان اسـتقلال القضـاء، ليكـون قـادراً علـى حمايـة الحريـات العامـة مـن التعديـات التـي قـد تحـدث تحـت غطـاء القانـون.

المحور الثالث:

تأثير القمع على الحراكات الاجتماعية



وعليه تُعد الحماية القانونية والدستورية للحراكات الاجتماعية في فلسطين من القضايا الحيوية التي تتطلب تفعيل النصوص القانونية بشكل فعّال، ورغم وجود القانون الأساسي الفلسطيني الذي يضمن مجموعة من الحقوق، إلا أن التحديات تبقى قائمة بسبب الفجوة بين النصوص والتطبيق الفعلي لهذه القوانين.

لتفعيل هذه الحريات بشكل حقيقي، يجب العمل على ضمان استقلال القضاء وتفعيل القوانين بما يضمن حماية الحق في التنظيم النقابي، الحق في التجمع السلمي، والحق في تشكيل الجمعيات، وتفعيل الرقابة على تطبيق القوانين بشكل يضمن حماية الحراكات الاجتماعية وتعزيز العمل المدني والنقابي في فلسطين.

كما بيّن المحور السابق وجود فجوة واضحة بين الضمانات القانونية والدستورية وبين التطبيق العملي لها، فإن هذه الفجوة تنعكس بشكل مباشر في ممارسات قمعية تؤثر على الحراكات الاجتماعية في فلسطين. ويُعدّ القمع، بمختلف أشكاله الأمنية والإدارية، أحد أبرز العوامل التي تعيق تطور هذه الحراكات، إذ يحدّ من فرص التعبير الجماعي، ويقلّص المشاركة العامة الآمنة، ويُضعف قدرة المواطنين على الانخراط في العمل الاجتماعي والنقابي دون خوف من الملاحقة أو العقاب.

وفي ظل استمرار هذه الممارسات، تصبح الحراكات الاجتماعية أكثر عرضة للتراجع والانحسار، سواء من حيث حجم المشاركة الشعبية أو مستوى التأثير في السياسات العامة، وعليه، فإن تعزيز فاعلية الحراكات الاجتماعية لا ينفصل عن ضرورة مراجعة السياسات الأمنية والقانونية السائدة، والعمل على حماية الحقوق المدنية والسياسية بشكل فعلي، وليس الاكتفاء بالنصوص القانونية، بما يضمن بيئة أكثر أمانًا واستدامة للعمل الجماعي.

أولاً: أشكال القمع الممارس على الحراكات الاجتماعية

تتعدد أشكال القمع التي تتعرض لها الحراكات الاجتماعية، وتشمل التضييق على التجمعات السلمية، ومنع أو تفريق الفعاليات، والاستدعاءات والاعتقالات على خلفية المشاركة في الاحتجاجات أو الأنشطة النقابية. كما تشمل هذه الممارسات توظيف القوانين والأنظمة الإدارية لفرض قيود على العمل العام، والتدخل في شؤون النقابات، إضافة إلى التضييق على التغطية الإعلامية للحراكات، أو تشويه صورتها والتشكيك في مشروعيتها، بما يحدّ من قدرتها على الوصول إلى الرأي العام وبناء حاضنة مجتمعية واسعة.

ولا يقتصر القمع على الإجراءات الأمنية المباشرة، بل يتخذ أشكالًا غير مباشرة وأكثر تعقيدًا، من بينها محاولات الاحتواء والسيطرة على بعض الحراكات أو قياداتها، واستخدام الضغوط الاقتصادية والإدارية لإضعافها أو تفكيكها، الأمر الذي يُفرغها من مضمونها الشعبي ويقوّض استقلاليتها.

ثانياً: أثر القمع على تطور الحراكات الاجتماعية ودورها

يؤثر القمع بشكل مباشر على مسار الحراكات الاجتماعية، إذ يؤدي إلى تراجع المشاركة الشعبية، لا سيما بين الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، ويُضعف قدرة الحراكات على التنظيم والتخطيط طويل الأمد، كما يؤثر سلبًا على استقرار بنيتها الداخلية واستمرارية قياداتها، حيث تحولت بعض الحراكات من أطر جماعية واسعة إلى مبادرات محدودة مرتبطة بأفراد أو مجموعات ضيقة، نتيجة الاستهداف الأمني والضغوط المتواصلة.

وقد أسهم هذا الواقع في خلق حالة من الخوف والتردد داخل المجتمع، انعكست في امتناع العديد من الأسر عن السماح لأبنائها بالمشاركة في الأنشطة العامة، خشية التعرض للملاحقة أو المساءلة. كما أدى القمع إلى تقويض دور بعض الحراكات النقابية، كما في قطاع التعليم، حيث تعرض معلمون لضغوط وتهديدات وأُجبر بعضهم على التقاعد المبكر، في انتهاك واضح لحرية التنظيم النقابي وحق التعبير، ما أضعف أحد أهم روافد الحراك الاجتماعي.

ثالثاً: التحديات الناتجة عن القمع ودورها في انحسار الحراكات الاجتماعية

يفرض القمع مجموعة من التحديات البنيوية التي تُسهم في انحسار الحراكات الاجتماعية، من بينها غياب الشعور بالأمان القانوني، وتراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية، واستنزاف طاقات النشطاء، إضافة إلى إضعاف التراكم المعرفي والتنظيمي للحراكات، فكثير من الحراكات تنتهي بتحقيق مطالب جزئية أو تتراجع تحت الضغط، دون أن تتمكن من توثيق تجربتها أو تطوير أدواتها للانتقال إلى مراحل أكثر تقدمًا من العمل المجتمعي.

كما أسهم غياب المساءلة وضعف منظومة القضاء في تعميق أثر القمع، حيث لجأت بعض المبادرات إلى حلول عشائرية أو فردية بدل تحويل القضايا إلى شأن عام، ما حدّ من إمكانية بلورة حراكات واسعة ومستدامة، وفي هذا السياق، برزت مبادرات مجتمعية، مثل "الهيئة الوطنية للسلم الأهلي"، كرد فعل على هشاشة

العدالة الرسمية ومحاولة لبناء شبكات أمان اجتماعي، إلا أنها تعمل هي الأخرى في بيئة محفوفة بالتضييق والضغوط.

وفي المحصلة، يتضح أن القمع لا يحدّ فقط من حرية الحراكات الاجتماعية، بل يطال جوهر دورها ووظيفتها، ويحول دون تحولها إلى قوة مجتمعية قادرة على التأثير المستدام في السياسات العامة، ويؤكد هذا الواقع، أن غياب التطبيق الفعلي للضمانات القانونية، واستمرار استخدام الأدوات الأمنية والقانونية لتقييد العمل العام، يشكلان تهديدًا مباشرًا للحياة المدنية والسلم المجتمعي، وعليه، فإن أي مسار جاد لتعزيز فاعلية الحراكات الاجتماعية يستلزم معالجة جذور القمع، وتوفير بيئة قانونية وأمنية تحمي حرية التنظيم والتعبير، وتعيد الاعتبار لدور الحراكات بوصفها أحد آخر أشكال التعبير الشعبي الحر في السياق الفلسطيني.

خلاصة القول، أن القمع بأشكاله الأمنية والإدارية والقانونية يُعدّ أحد أبرز العوامل التي تعيق تطور الحراكات الاجتماعية في فلسطين وتحدّ من قدرتها على الاستمرار وأداء دورها. فبالرغم من أهميتها في التعبير عن المطالب المجتمعية وملء الفراغ الناتج عن ضعف الأحزاب وتراجع دور النقابات وتآكل مؤسسات المجتمع المدني، فإن استمرار الممارسات القمعية أدى إلى تضييق الفضاء العام، وإضعاف المشاركة الشعبية، وخلق بيئة يسودها الخوف وغياب الأمان القانوني.

تتجلى أشكال القمع في استخدام القوانين لتقييد العمل المدني والنقابي، التدخل في النقابات، التضييق الإعلامي، ومحاولات التشويه والاحتواء، ما انعكس سلبًا على تنظيم الحراكات واستمراريتها، وجعل بعضها محدود التأثير نتيجة الضغوط المستمرة.

كما أدّى غياب التطبيق الفعلي للضمانات القانونية، وضعف استقلال القضاء، وتراجع آليات المساءلة، إلى تعميق أثر القمع وتقليص قدرة الحراكات على التراكم والتنظيم والتأثير المستدام في السياسات العامة. لذلك، يرتبط تعزيز فاعلية الحراكات الاجتماعية بمعالجة جذور القمع، وتوفير بيئة قانونية وأمنية تحمي حرية التنظيم والتجمع والتعبير، وتعيد الاعتبار لدورها كعنصر أساسي في الحياة المدنية والسلم المجتمعي في فلسطين.

المحور الرابع:

حالات عملية



تشكل دراسة الحالات العملية المرحلة التطبيقية للطروحات النظرية التي تناولتها المحاور السابقة حول الحراكات الاجتماعية في فلسطين، بما يشمل تعريفها، أهدافها، وأطرها القانونية والاجتماعية، وتوضح هذه الدراسة كيفية تفاعل الحراكات مع البيئة القانونية والواقع الاجتماعي والسياسي، وكيف تؤثر الفجوة بين النصوص القانونية وواقع التطبيق على فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

على الرغم من وجود نصوص قانونية تُفترض أنها تحمي حرية التعبير، وحق التظاهر، والتجمع السلمي، والتعبير عن الرأي، إلا أن الواقع العملي غالبًا ما يشهد قيودًا كبيرة على الحريات العامة، وتشمل هذه التحديات التضييق على الأنشطة، الملاحقة القانونية، والقيود الأمنية، ما يجعل دراسة الحالات العملية أداة مهمة لفهم كيفية مقاومة الحراكات لهذه التحديات ونجاحها في تحريك الرأي العام.

وعند الحديث عن الحراكات الاجتماعية التي نشطت في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة الواقعة بين 2015 و2025، يتضح أن هناك العديد من الحراكات المتنوعة التي عملت في ظروف مشحونة بالقمع والملاحقة، ورغم أن بعض هذه الحراكات فقدت جزءًا من فعاليتها أو لم تتمكن من إحداث تغيير جوهري، إلا أنها نجحت على الأقل في كسر الخطوط الحمراء التي كانت تمنع المواطنين سابقًا من رفع صوتهم أو إطلاق خطاب احتجاجي علني.

وقد جاء نشاط هذه الحراكات في ظل ظروف سياسية معقدة نتيجة الانقسام السياسي الداخلي واستمرار الاحتلال، ما جعل عمل الناشطين محفوفًا بالتحديات، ففي كثير من الحالات، تعرض الناشطون للاعتقال أكثر من مرة، سواء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وغالبًا على نفس الخلفية أو بسبب نشاطهم في هذه الحراكات.

يعكس هذا الواقع قوة الإرادة الشعبية وقدرة الحراكات على الاستمرار في المطالبة بحقوقها، وإحداث تأثيرات ملموسة في المجتمع، رغم القيود الصارمة على حرية التعبير والممارسة الاجتماعية، وهو ما يجعل دراسة الحالات العملية جسرًا يربط بين النظرية والتطبيق في فهم واقع الحراكات الفلسطينية.

اولاً: حراك المعلمين

تعد تجربة حراك المعلمين، التي بدأت في الظهور والانتشار عام 2016، من أبرز الحراكات الاجتماعية في فلسطين. نشأ الحراك في ظل ضعف دور اتحاد المعلمين المدعوم من السلطة التنفيذية، مما أتاح للمعلمين الفرصة للانخراط والمشاركة بشكل واسع.

نجح الحراك في تحقيق نتائج ملموسة، خاصة بعد الإضراب الذي خاضه المعلمون للمطالبة بحقوقهم ومستحقاتهم، مما جعله تجربة ناجحة وغنية بالدروس، نظرًا لقدرتها على التأثير وكسب ثقة المعلمين وحشد جمهورهم.

ومثل غيرها من الحراكات، تعرض المشاركون للملاحقة والقمع، بما في ذلك العقوبات، والاعتقالات، والفصل من الخدمة، أو الإحالة إلى التقاعد المبكر، نتيجة دورهم المركزي في دعم نجاح الحراك.

وبمرور عشر سنوات على انطلاق الحراك، لا تزال الملاحقة الأمنية والإدارية مستمرة، رغم الضمانات الدستورية المكفولة بالقانون الأساسي الفلسطيني والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد شملت هذه الملاحقات الاعتقال، والاستدعاء لمراكز التحقيق، والعقوبات الإدارية المختلفة.

ثانياً: حراك طالعات

يمثل حراك طالعات حركة نسوية شبابية تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة الاجتماعية. ورغم وجود قوانين لحماية المرأة وتمكينها، إلا أن التطبيق العملي لهذه القوانين ضعيف، ما يشكل تحديًا أمام الحراك في تحقيق أهدافه.

ولا يقتصر دور حراك طالعات على القضايا النسوية فقط، بل يشكل جزءًا لا يتجزأ من الحركة الاجتماعية الفلسطينية، حيث يساهم في المشاركة في إبداء الرأي والمطالبة بالتغيير في القضايا العامة، والهموم الوطنية، والمطالب السياسية والاجتماعية.

ويعتبر الحراك أيضًا من الحراكات التي تعرضت للضغط والملاحقة، خاصة نتيجة مساهماته في تفعيل دور الشارع والدعوة للانخراط في النشاطات الداعمة للحقوق المدنية والسياسية.

ثالثاً: حراك العدالة لنزار بنات

يأتي حراك العدالة لنزار بنات كمثال على الحراكات التي تصارع من أجل حقوق الإنسان والعدالة بعد مقتل الناشط نزار بنات في حزيران من عام 2021، حيث ركز على محاسبة المسؤولين ومناهضة القمع السياسي.

واجه الحراك قمعًا أمنيًا وتضييقًا على حرية التظاهر، مع وجود فجوة كبيرة بين النصوص القانونية وواقع التطبيق، لكنه أثبت قدرة المجتمع على ممارسة الضغط الشعبي وتحريك الرأي العام، مما يعكس أهمية الحراكات في مواجهة القيود القانونية والسياسية.

تعرض العديد من المشاركين في حراك العدالة لنزار بنات، سواء كانوا مواطنين او اشخاص يعلمون في الوظيفة العمومية، لمختلف أشكال الملاحقة الأمنية والإدارية نتيجة تعبيرهم عن آرائهم والمطالبة بتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن مقتله، وشملت هذه الملاحقات الاعتقالات، والاستدعاءات للتحقيق، والعقوبات التأديبية التي طالت البعض ممن يعملون في الوظيفة العمومية، ويبرز هذا الواقع الفجوة بين النصوص القانونية التي تكفل حرية التعبير وحق المطالبة بالعدالة، وبين التطبيق العملي، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه الحراكات الاجتماعية في فلسطين عند ممارسة حقها في التعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق الأساسية.

كما أظهر حراك العدالة لنزار بنات قدرة المجتمع على التعبير الجماعي عن الغضب والمطالبة بالحقوق والعدالة، حيث شكل منصة موحدة للحراكات الاجتماعية والمبادرات الحقوقية والشبابية للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن مقتله، وساهم الحراك في تحريك الرأي العام ورفع مستوى الوعي بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المواطنين في التعبير والمساءلة، مما يعكس الدور الحيوي للحراكات الاجتماعية الفلسطينية في مواجهة القمع السياسي وإحداث تأثير ملموس على الساحة الوطنية.

يشكل المحور الرابع مرحلة تطبيقية للرؤى النظرية التي تناولت الحراكات الاجتماعية في فلسطين، بما يشمل تعريفها، أهدافها، وأطرها القانونية والاجتماعية، ويستعرض هذا التقرير أبرز الحراكات العملية مثل حراك المعلمين، وحراك طالعات، وحراك العدالة لنزار بنات، لتوضيح كيفية تفاعلها مع البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها في ظل التحديات المختلفة.

ورغم وجود نصوص قانونية تكفل حرية التعبير وحق التظاهر والمشاركة المدنية، واجهت هذه الحراكات قيودًا كبيرة، بما في ذلك الملاحقات الأمنية والإدارية، الاعتقالات، والعقوبات التأديبية. ومع ذلك، أثبتت الحراكات قدرتها على التأثير المجتمعي، وتحريك الرأي العام، وكسر الخطوط الحمراء أمام حرية التعبير، وتعزيز المشاركة المدنية، كما ساهمت في رفع مستوى الوعي بالقضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية، وتوحيد الجهود بين مختلف المبادرات والحراكات، مما يعكس الدور الحيوي للحراكات الفلسطينية في مواجهة القمع والمطالبة بالحقوق الأساسية وتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي.

تشير دراسة الحالات العملية إلى أن الحراكات الاجتماعية في فلسطين نشأت نتيجة ضعف الأحزاب السياسية وتراجع دور النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، مما دفع الأفراد إلى البحث عن أطر بديلة للتعبير عن مطالبهم. وقد ساعدت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز قدرة هذه الحراكات على التنظيم والتعبير عن مطالبها بسرعة ومرونة، بعيدًا عن القيود القانونية التقليدية.

وتظهر التجارب المختلفة أن الحراكات الاجتماعية قادرة على تحقيق تأثير ملموس، على الرغم من تعرضها لضغوط وملاحقات أمنية وإدارية شملت الاعتقالات، والاستدعاءات، والفصل المبكر من الخدمة، والخصم المالي، والنقل التعسفي. وتعكس هذه التجارب الفجوة الكبيرة بين النصوص القانونية التي تكفل حقوق التعبير والتجمع، وبين واقع التطبيق الفعلي الذي يفرض قيودًا كبيرة على الحريات.

تركز جهود الحراكات حول قضايا رئيسية تشمل الدفاع عن الحقوق المدنية والاجتماعية، مكافحة الفساد، مساءلة الأجهزة الأمنية، تعزيز حقوق النساء والشباب، وحماية النسيج الاجتماعي. وقد نجحت بعض الحراكات في الحفاظ على استمراريتها الجماعية عبر نماذج قيادية مرنة توزع المسؤولية وتمنع احتكار القرار، بينما ارتبطت حراكات أخرى بأفراد محددين، مما قلل من استدامتها.

وتبرز أهمية التعاون بين الحراكات المختلفة، من خلال تنسيق الجهود، تبادل الخبرات، والتركيز على القضايا الوطنية والحقوقية الملحّة، مع الحفاظ على استقلالية كل حراك، وأهمية العمل على تطوير آليات إعلامية وحقوقية لحماية الحراكات من التشويه، وضمان استقلال المؤسسات النقابية والمدنية، وبناء إطار جامع يضم مختلف المبادرات الاجتماعية ويقوم على الشفافية والمشاركة، بما يضمن تأثيرًا مستداماً وفاعلية أكبر في المجتمع الفلسطيني.

الخاتمة:

لقد بيّن هذا التقرير أن الحراكات الاجتماعية في فلسطين خلال الفترة 2015-2025 تمثل أحد أبرز أدوات التعبير المدني والمجتمعي، إذ ظهرت كاستجابة مباشرة للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الاحتلال، الانقسام السياسي الداخلي، والقيود على المشاركة المدنية التقليدية. وقد أظهرت الحراكات قدرة ملحوظة على تعبئة المجتمع، ومساءلة السلطة، والدفاع عن حقوق المواطنين، على الرغم من صعوبات متزايدة بسبب القمع والإجراءات الأمنية والإدارية.

كما كشف التحليل القانوني أن هناك إطارًا دستوريًا وقانونيًا متقدمًا نسبيًا، يضمن حقوق التجمع السلمي، وحرية التعبير، والتنظيم النقابي والمدني، مدعومًا بالالتزامات الدولية للسلطة الفلسطينية، إلا أن الفجوة بين النصوص القانونية وتطبيقها على أرض الواقع شكّلت عائقًا رئيسيًا أمام تمكين الحراكات، حيث استُخدمت بعض القوانين أحيانًا لتقييد النشاط المدني، وهو ما أثر على حجم المشاركة واستدامة بعض الحراكات، بالإضافة لوجود نقص تشريعي في العديد من القوانين مثل قانون التنظيم النقابي الذي لم يتم اقراره بعد، كذلك قانون الحق في الوصول الى المعلومات.

من خلال دراسة الحالات العملية، مثل حراك المعلمين، وحراك طالعات، وحراك العدالة لنزار بنات، تبين أن الحراكات نجحت في تحقيق نتائج ملموسة، سواء في حماية الحقوق المطلبية، أو تحريك الرأي العام، أو فتح فضاءات للنقاش المدني والسياسي، رغم الضغوط والملاحقات الأمنية، كما أظهرت هذه التجارب قدرة المجتمع على التفاعل مع الحراكات ودعمها، الأمر الذي يعكس أهمية استمرار هذه المبادرات في تعزيز الوعي المجتمعي والمناصرة الفعّالة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج أن الحراكات الاجتماعية في فلسطين تمثل قوة مجتمعية فاعلة وقادرة على التأثير، لكنها بحاجة إلى تعزيز الاستقلالية القانونية، وحماية حرية التنظيم والتجمع، وتطوير أطر تعاون بين مختلف المبادرات، مع ضمان تطبيق فعال للقوانين والدستور بما يضمن بيئة أكثر أمانًا لاستمرار النشاط المدني والمجتمعي.

إن هذه النتائج تمثل نقطة انطلاق لتقديم توصيات عملية تهدف إلى دعم الحراكات الاجتماعية وتعزيز تأثيرها المستدام في المجتمع الفلسطيني، بما يحقق التكامل بين القانون، والممارسة المدنية، والحقوق الأساسية للمواطنين.

التوصيات:

1. ضمان أن تبقى الحراكات الاجتماعية مستقلة عن أي جهة سياسية أو أفراد محددين، بما يتيح حرية التعبير والتمثيل الفعلي لمطالب المواطنين.
2. تنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين الحراكات المختلفة حول القضايا المشتركة، مع احترام خصوصية كل حراك وأهدافه المحددة.
3. إنشاء هيئة تمثيلية للحراكات الاجتماعية لتعزيز تأثيرها محليًا ودوليًا، وضمان متابعة القضايا الوطنية والاجتماعية وتحويل المطالب الشعبية إلى خطوات عملية ونتائج ملموسة.
4. تحديث القوانين التي تنظم عمل الحراكات الاجتماعية، وضمان حقها في العمل بحرية، مع تعزيز الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وضمان استقلال القضاء للقيام بدوره الرقابي والعدلي دون تدخلات سياسية، بما يضمن حماية الحقوق وتحقيق العدالة.
5. تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية ووسائل الإعلام، وحمايتها من محاولات الاحتواء أو التأثير السياسي، لضمان الرقابة والمساءلة والدفاع عن الحقوق.
6. تنظيم حملات توعوية لتعزيز فهم المواطنين بمخاطر الفساد، وأهمية الشفافية والمساءلة، وتشجيع مشاركة الشباب والفئات المهمشة في الحراكات الاجتماعية.
7. تعزيز قدرة الحراكات النقابية والتعليمية والثقافية على الاستمرار، ودعم حراك الأشخاص ذوي الإعاقة وتوثيق تجربتهم للاستفادة منها في تطوير العمل المجتمعي.
8. الاستفادة من التجارب الناجحة والفاشلة للحراكات المختلفة لتطوير منهجيات عمل أكثر فاعلية واستدامة.
9. بناء شبكات دعم شعبي من مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي لضمان استمرار تأثير الحراكات وتمثيل صوت المواطنين بشكل حقيقي.
10. توجيه جهود الحراكات نحو مكافحة الفساد، حماية الحقوق المدنية والاجتماعية، تعزيز العدالة، والعمل على بلورة حراك شعبي موحد قادر على تنظيم الطاقات الشعبية ضمن إطار جامع ومستدام.

الى هنا

محامون من اجل العدالة

تشرين ثاني -2025